رئاسة الوزراء

الرقم ١٣م /٢٠١٩/ / ١٢٥٧٦
التاريخ ٢٤ / شعبان / ١٤٣٩
الموافق ٢٠١٨/٠٥/١٠

معالي
سماحة
عطوفة

التزاماً بالجدول الزمني لإجراءات إعداد الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية وانسجاماً مع الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية وتمهيداً لإعداد بلاغ الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩، ستقوم دائرة الموازنة العامة بالبدء في **إعداد مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠١٩ ضمن الإطار متوسط المدى (٢٠١٩-٢٠٢١)، وذلك بالتزامن مع إعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٩ .**

للعمل على تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتكم وجداول تشكيلاتكم قبل بداية شهر تموز القادم وعلى أن تتضمن ما يلي:-

١. تقديرات النفقات الجارية للسنوات (٢٠١٩-٢٠٢١) مع مراعاة ضبط هذا النوع من الإنفاق وتحسين كفاءته واقتصاره على النفقات الضرورية لضمان حسن سير العمل وتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين.

٢. تقديرات النفقات الرأسمالية للسنوات (٢٠١٩-٢٠٢١) وفقاً للتوزيع الآتي:-
   أ - النفقات المستمرة .
   ب- النفقات الملتزم بها وقيد التنفيذ .
   ج - المشاريع الجديدة على المستوى الوطني بحيث تتضمن الكلفة الإجمالية لكل مشروع منها ومدة تنفيذه والإنفاق السنوي المتوقع على هذه المشاريع مع إرفاق دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع الكبيرة والمتوسطة (وفقاً لنموذج بطاقة وصف المشروع المعتمد) وذلك بما ينسجم والأولويات الوطنية وفقاً لرؤية الأردن ٢٠٢٥ والبرنامج التنفيذي التنموي المنبثق عنها وخطة تحفيز النمو الاقتصادي الاردني (٢٠١٨-٢٠٢٢).
   د - مراعاة توافق المشاريع الرأسمالية الممولة من المنحة الخليجية مع المشاريع الرأسمالية التي تم الاتفاق عليها مع الصناديق الخليجية بموجب الاتفاقيات الموقعة.

٣. التقيد بالسقوف الأولية المحددة لإعداد مشروع موازنة عام ٢٠١٩ وبحيث لا يتم تجاوزها إلا إذا اقتضت المصلحة العامة خلاف ذلك مع ذكر المبررات، وعلى أن يتم مراعاة التوجهات الحكومية الرامية الى ضبط الإنفاق العام وترشيد النفقات العامة والحدود الدنيا في ضوء الظروف المالية الصعبة .

دائرة الموازنة العامة
١٣ أيار ٢٠١٨
رقم الملف ٢٠٠-٢
رقم التسجيل ١٠٣٤

٤. التقيد بالسقوف المحددة للمحافظات والمخصصات المحددة لادامة عمل مجالس المحافظات وفقاً لما يلي:

أ- يتضمن السقف المحدد للمحافظات لعام ٢٠١٩ المشاريع الرأسمالية التنموية الجديدة والمشاريع القائمة حالياً وقيد التنفيذ على مستوى المحافظات، مع الإبقاء على المشاريع الرأسمالية القائمة حاليا وقيد التنفيذ والمشاريع الرأسمالية الجديدة على المستوى الوطني ضمن سقوف موازنات الوزارات والدوائر الحكومية.

ب- التأكيد على استخدام السقف الرأسمالي المحدد للمحافظات لتمويل المشاريع الرأسمالية التنموية فقط ولا يجوز استخدامه لتعيين او استخدام موظفين او اي نفقات ذات طبيعة جارية.

ج- قيام المجالس التنفيذية في المحافظات بالتنسيق مع الوزارات والدوائر الحكومية من خلال مديرياتها في المحافظات بخصوص احتياجات واولويات المحافظات من المشاريع الرأسمالية التنموية وتحديد كلف المشاريع الرأسمالية، وذلك لتجنب الازدواجية في اختيار المشاريع التنموية وضمان الانسجام بين الوزارات والدوائر الحكومية والمحافظات بهذا الخصوص.

د- قيام المجالس التنفيذية في المحافظات بإعداد مشاريع موازنات المحافظات الرأسمالية للاعوام (٢٠١٩-٢٠٢١) من خلال توزيع السقوف المحددة للمحافظات على احتياجاتها من المشاريع التنموية الجديدة وفقاً للأولويات وحسب النماذج المعدة لهذه الغاية وعلى ان يتم تضمين موازنات المحافظات المخصصات المحددة لادامة عمل مجالس المحافظات وتزويد مجالس المحافظات بها **مطلع شهر تموز**.

هـ - قيام مجالس المحافظات بمناقشة مشاريع موازنات المحافظات المحالة إليها من قبل المجالس التنفيذية وإقرارها بحضور المحافظ وأعضاء المجلس التنفيذي، وتزويد الوزارات والدوائر الحكومية المعنية ودائرة الموازنة العامة بمشاريع موازنات المحافظات الرأسمالية وحسب السقوف المحددة لها **قبل منتصف شهر آب.**

٥. تقديرات الإيرادات للوحدات الحكومية للسنوات (٢٠١٩–٢٠٢١) بحيث تتضمن الإيرادات الذاتية والدعم الحكومي الجاري والرأسمالي والمنح الخارجية وأي ايرادات أخرى.

٦. تقديرات موازنة التمويل في جانبي المصادر والاستخدامات للوحدات الحكومية للسنوات (٢٠١٩–٢٠٢١) بما في ذلك الفوائض المتوقع تحويلها للخزينة خلال الفترة المذكورة أعلاه.

٧. مراعاة العمل على تبويب النفقات العامة بشقيها الجارية والرأسمالية حسب المحافظات .

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

٨. إبراز البرامج والمشاريع والأنشطة التي تعنى بشؤون الطفل والمرأة وتوزيع المخصصات المرصودة لهذه الغاية حسب البرامج.

٩. الأخذ بعين الاعتبار متطلبات تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان على أن تكون منسجمة مع الأولويات الوطنية والعمل على استيعاب متطلبات الخطة ضمن السقوف الأولية المحددة.

١٠. أي تعديلات أو تحديثات طرأت على الخطة الإستراتيجية لوزارتكم / دائرتكم / مؤسستكم خلال هذا العام بما في ذلك الرؤية والرسالة والأهداف الوطنية والأهداف الإستراتيجية والبرامج ومؤشرات قياس الأداء والبيانات والمعلومات الاستدلالية الأخرى.

١١. قيام الوزارات والدوائر الحكومية بالسير بالعمليات اللازمة لإعداد مشاريع موازناتها على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).

١٢. إعداد خلاصة لجدول التشكيلات لعام ٢٠١٩ بحيث تتضمن الاحتياجات والوظائف الشاغرة والوظائف التي يمكن إلغاؤها الى جانب الموظفين المنقولين من والى وزارتكم/دائرتكم/مؤسستكم، وإرفاق كافة الموافقات اللازمة لنقل الموظفين مع درجاتهم ومخصصاتهم أو دونها لأخذ ذلك بعين الاعتبار عند إعداد مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠١٩.

واقبلوا فائق الاحترام ،،،،

رئيس الـــــوزراء

الدكتور هاني الملقي